الثورة الثلاثاء 29 ذو القعدة 1433 هـ - 16 اكتوبر 2012م العدد (17499)

أهمية الاستثمار

د/علي سيف

● تلعب الاستثمارات دوراً حيوياً ومؤثرا في الحياة الاقتصادية، فهي بمثابة رأس الحربة وقاطرة النمو للنشاط الاقتصادي، وإذا ما أرادت أي دولة أن تحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وزيادة في متوسط دخل الفرد، فعليها أن تعمل على زيادة الاستثمارات بمختلف أنواعها، كما أن الأفراد والمؤسسات الذين تتوفر لديهم فوائض مالية، ولتجنب تآكل راس المال، وانخفاض القيمة الحقيقية للنقود، فإنهم يعمدون إلى استثمار هذه الفوائض بطرق مختلفة.

لقد احتل الاستثمار دوراً بارزاً في أفكار وآراء المدارس الاقتصادية والمفكرين الاقتصاديين، وأفردت له نظرية خاصة به، فلا تنمية دون استثمار.

إن اتخاذ القرارات بالاستثمار سواء للأفراد أو المنظمات والشركات أو الدول على درجة كبيرة من الأهمية، وذلك للأسباب التالية:

● تمكننا نظريتا الاستهلاك والاستثمار من معرفة كيفية توزيع الإنتاج بين الاستخدامات الحالية "الاستهلاك" والاستخدامات المستقبلية "الاستثمار" لزيادة الإنتاج مستقبلاً.

● تقلبات استثمارات الشركات والأفراد تساعد على تحديد مستوى الإنتاج والعمالة في أي اقتصاد.

● يساهم الاستثمار المنتج في النمو طويل الأجل بصورة فعالة.

وبناءً عليه فالاستثمارات بأنواعها المختلفة تكتسب أهميتها من أهمية الدور الذي تلعبه في النشاط الاقتصادي بشكل عام والحياة الاقتصادية للأفراد بشكل خاص.

ولكي تكون هناك استثمارات فلا بد من أن تكون هناك مدخرات، وتمثل صناديق الاستثمار بجانب المصارف التجارية "تقليدية وإسلامية" أوعية للمدخرات الوطنية، وتعد صناديق الاستثمار حديثة عهد في اليمن، وحتى وقتنا هذا لم تنشر على نطاق واسع، ومازال الغموض يكتنف كثيراً من أنشطتها، فلم تحقق أي نجاحات تذكر، كما أن الأفراد لا يعرفون شيئاً عن هذه الصناديق أو أنشطتها.

● أستاذ الاقتصاد المساعد جامعة صنعاء.

معالجة أوضاع صناديق التقاعد العسكرية والأمنية

د. فاطمة مشهور

● لمعالجة الاختلالات القائمة في صندوقي الدفاع والأمن الخاصين بالمتقاعدين أوجزت الدكتورة فاطمة مشهور ذلك في ورقة عمل قدمتها إلى ندوة تقييم أداء صناديق التقاعد العسكرية والأمنية وهي تهيئة عوامل البيئة الداخلية والخارجية لتصحيح مكامن الخلل في السياسات العامة ولإعادة بناء القدرات المؤسسية والتي ترتبط بعوامل سياسية، قانونية، إدارية ومالية وتوفير الدعم والمساندة السياسية والقانونية والموارد والإمكانيات المالية اللازمة لتنفيذ القدرات المؤسسية والنظر إليها كمنظومة متكاملة.ووضع السياسات الإدارية واتخاذ التدابير والإجراءات الفاعلة لتنفيذ برنامج متكامل لإعادة بناء القدرات المؤسسية في ضوء تحليل البيئتين الداخلية والخارجية والنتائج التي تم التوصل إليها. وتأهيل وتدريب كوادر بشرية للتخطيط والتصميم لبناء القدرات المؤسسية وجعلها ملزمة وأسلوباً فعالاً لتنفيذ السياسات العامة، والتقويم للقدرات المؤسسية للصندوقين للتأكد من فاعلية وكفاءة السياسة العامة للصندوقين ومدى تحقيقها لأهدافها باعتبارها جهداً يحول دون حدوث أية أخطاء محتملة أو خلل في تنفيذ السياسة يساعد في الرقابة لتصحيح الاختلالات والانحرافات التي قد تحصل.وتلافي القصور في تنفيذ السياسات المرتبطة ببناء القدرات المؤسسية التي ثبت أنها ذات نتائج محددة.والسعي نحو تحديث وتطوير الخدمات للمتقاعدين المؤمن عليهم بالاستفادة من الممارسات والخبرات التي تطبقها مؤسسات مماثلة وصولاً إلى تحقيق رضا المستفيدين.

وتنفيذ بحوث استطلاع الرأي العام، والاستقصاءات أو المسوح للأطراف المستهدفة أو المعنية لراقبة القدرات المؤسسية الحالية من خلال مراقبة البرامج، دراسة الآثار، دراسة الكلفة والعائد.. الخ.

وتقويم القدرات المؤسسية للصندوقين من خلال المقاييس والمؤشرات، وهي تلك التي يجب أن يتم تحديدها مسبقاً للتأكد من عدالة وصحة وموضوعية الإجراءات والخطوات والتدابير وسلامة التنفيذ.

وتتركز في ضرورة وضع الآتي:

١- مؤشر الاستجابة: قياس مدى تلبية السياسة العامة المتعلقة بالقدرات المؤسسية للمطالب والاحتياجات وتستجيب لخيارات الفئات المستفيدة.

٢- مؤشر الملائمة: لتحديد ما إذا كانت الأهداف والمخرجات المطلوب تحقيقها ملائمة مع فوائدها وذات قيمة.

٣- مؤشر المساواة: لقياس مدى تلبية السياسات العامة المرتبطة بالقدرات المؤسسية حول مدى توزيع التكلفة والمنافع على الفئات المختلفة بالتساوي مثل مدى توزيع مخصصات برامج بناء القدرات لكافة الوحدات التنظيمية بالصندوقين، التوزيع العادل لموارد الصندوقين واستخداماتهما بالتساوي على البرامج والمشروعات، التطبيق العادل لتعويض المستفيدين الناجمة عن أضرار المهنة، المساواة والانصاف للمستفيدين في الحصول على المزايا والمنافع التي يوفرها النظام التأميني وهكذا.

٤- مؤشر الكفاءة: لقياس إلى أي حد تسهم المخرجات المحققة في حل المشكلة المستهدفة من السياسات العامة المتصلة بالقدرات المؤسسية.

٥- مؤشر الفاعلية: لتحديد مخرجات الصندوقين في ما يخص القدرات المؤسسية وما ترتب عليها من قيم مضافة ومدى تحقيقها فعلاً للمساهمة في إعادة بناء القدرات المؤسسية.

إن هذه المؤشرات جميعها لا يتم العمل بها ولهذا فإن الباحثة تقترح أهمية الأخذ بها وجعلها مؤشرات ومعايير للمتابعة والرقابة والتقييم لأداء الصندوقين.

ضمان تأمين مشاركة أوسع للمتابعة والرقابة والتقييم للقدرات المؤسسية للصندوقين وذلك بمشاركة:

أ - السلطة التشريعية "مجلس النواب": بحكم الصلاحيات الدستورية والقانونية الممنوحة للمجلس كونه معنياً بعملية المتابعة والرقابة وتقويم السياسات التي تصدرها الحكومة وباعتباره يقيم الأداء الحكومي عبر لجانه المتخصصة والاستعانة بالاستشاريين.

ب - أجهزة الرقابة المؤسسية: حيث يمكن الاستعانة بالأجهزة الرقابية كجهاز الرقابة والمحاسبة للرقابة على القدرات المؤسسية لمعرفة جوانب القوة والضعف فيها وألا يكون عمل هذه الأجهزة منصباً فقط على الجانب المالي فحسب بل يتعداها إلى جانب الأداء المؤسسي، القدرات المؤسسية.

ت - المراكز البحثية والجامعات: توفير كافة التسهيلات والإمكانات للمراكز البحثية والجامعات لتقييم القدرات المؤسسية للصندوقين وجعلها متاحة من خلال الدراسات والاستطلاعات لمعرفة مدى ما تحققه بعض السياسات والبرامج المتعلقة بالقدرات المؤسسية من نتائج عملية أو ما تحدثه من آثار.

ث - المستفيدون من الخدمات: وهم المؤمن عليهم من المتقاعدين والمستفيدين من المنافع والخدمات التي يقدمها الصندوقان ولهم مصالح في تقديم بعض السياسات والبرامج المتعلقة ببناء القدرات المؤسسية عن طريق إنشاء إدارات متخصصة لخدمة الجمهور وإنشاء إدارة للشكاوي التي يتقدم بها المستفيدون، إجراء بحوث قياس اتجاهات الجمهور المستفيد من الخدمات لمعرفة آرائهم حول مختلف الجوانب المتعلقة ببناء القدرات المؤسسية لا سيما فيما يخص نوع الخدمات ومضمونها ومدى تحقيقها لحاجاتهم الأساسية لكي تصل هذه الخدمات مستقبلاً إلى الجودة.

سلسلة ثغرات قانون التأمين الصحي الاجتماعي (٤)

د. عادل العماد

رابعاً : توفير بيئة خصبة لتنامي الفساد :

من المعضلات الإدارية والإجرائية المرتبطة بتطبيق قانون التأمين أنه تبنى أسلوباً نجح في دول أكثر شفافية، وهذا الأسلوب المعتمد على إنشاء هيئة تأمين صحي حكومية يعد الأكثر أعباءً عند تنفيذه حتى أن الخبراء قدّروا العدد المطلوب للتشغيل أكثر من خمسة وعشرين ألف موظف من ذوي المعارف في الكمبيوتر ومن يمكنهم إنجاز مختلف المهام من انتساب الأعضاء وإدارة ومعالجة المطالبات والرقابة وتتبع الاحتيال وغيرها بطريقة موثوق بها ويعتمد عليها، وفق ما جاء في دراسة الخبراء ج٢ص,٩١

وتوفير هذا العدد إن أمكن يتطلب زهاء مليار ونصف شهرياً كرواتب فضلاً عن النفقات التشغيلية والحوافز والإضافي وبدل السفر والإيجارات ، ويضاف إلى ذلك السيارات التي ستصرف للمئات من مدراء الإدارات ومدراء الفروع في المحافظات وربما نفقة سفرياتهم إلى مختلف دول العالم للإطلاع على تجارب هيئات التأمين، كما أن العدد قابل للمضاعفة نتيجة لسوء آليات التوظيف المطبقة لدينا في القطاع الحكومي ولما نعيشه في القطاع العام من بطالة مقنعة ومحاباة لعدم الشعور بالمسؤولية حيال المال العام ، ومن شواهد ذلك أني زرت أحد المستشفيات الحكومية الكبرى في إحدى المحافظات لتقييم الأداء فيه بطلب شخصي من أحد وزراء الصحة السابقين وقد اتضح لي وجود ١١ سائقاً ضمن كوادر المستشفى في الوقت الذي لا يوجد سوى باص وحيد ويسوقه سائق تم التعاقد معه من خارج كوادر المستشفى.

وقد توقّع (خبراء) الصحة أن تصل النفقات التشغيلية عشرات المليارات من الريالات سنوياً مما جعلهم وبعيداً عن النفقات الهائلة التي ستتحملها الدولة يطالبون بأن يسمح لهم بأن ينفقوا ١٠٪ من مجمل المخصصات المحصلة من الرواتب ، مع أن الوزارة في مشروع القانون لعام ٢٠٠٧ نصت المادة ٢٦ منه على أنه (لا يجوز أن تتجاوز المصروفات الإدارية السنوية للهيئة ٥٪ من حصيلة الاشتراكات السنوية) ، وقد دفع الوزارة إلى هذا التحديد عندما باشرت شركات إدارة النفقات الطبية الخاصة عملها في اليمن عام ٢٠٠٦ و تتقاضى ٥٪ من المخصصات ،ولكن الوزارة تراجعت عن النسبة عندما أكد لها خبراء منظمة الصحة العالمية أن الهيئات الحكومية لا يمكن أن تقل النسبة فيها عن ١٠٪، ولذلك تعمدوا عدم تحديد نسبة النفقات الإدارية في القانون و ربما يسعون لتحديدها في اللائحة التنفيذية (السرية) وغالباً أنها لن تقل عن ١٠٪، ولنا أن نعذرهم فقد بلغت النفقات التشغيلية لبعض هيئات التأمين الصحي العربية في بعض الأعوام ٣٥٪ من المخصصات المجموعة ، بينما في المقابل نجد أن القطاع الخاص في كل بلدان العالم يحاول دوماً الحد من الكلفة (لاسيما عند وجود تنافس حقيقي).

ومن جوانب الفساد (الحتمية) وبسلطة القانون أن يتم استغلال النفوذ سواءً في إنفاق المخصصات في غير ما جمعت لأجله ، أو في استغلال مقدمي الخدمات الصحية عندما يصبح الحق في منحهم أو منعهم من أن يندرجوا ضمن نظام التأمين الصحي محصوراً على موظفين محددين من موظفي الصندوق، وربما لن يكتفي هؤلاء بمبالغ مقطوعة كجباية بل سيطالبون بنسب ثابتة من الخدمات المقدمة للمؤمن عليهم إن لم يطالبوا بحصص شراكة في المنشآت الصحية مقابل إدراجها ضمن الجهات المعتمدة ,ومن الممكن أن يرد علينا (خبراء) الصحة أنه يوجد لديهم معايير (دولية) يتم بموجبها إدراج مقدمي الخدمة, ومثل أصحاب هذا الطرح يصعب محاورتهم ويستحيل إقناعهم لأنهم أشبه بالنعام لتغافلهم عن الواقع بمرارته.

وهذا لا ينفي أبداً وجود آلاف الشرفاء ضمن العاملين في وزارة الصحة وغيرها من الجهات الحكومية ، بل ونقدر عالياً أن بعض المتحمسين لهذا القانون بصورته الراهنة نواياهم حسنة ويأملون بأن يتم من خلال القانون تجاوز ما يواجهه وطننا الغالي من تحديات صحية ، ولهؤلاء الأفاضل نهمس بأن الحكمة تقتضي أن يتم سن القوانين بأسلوب يحمي من الفساد وبحيث لا تترك الأمور بافتراض أن الموظف منزه عن الخطأ وسيعمل بصدق لما فيه خير الوطن والمواطن، لاسيما وواقعنا المعاش يؤكد أن أكثر مواطن الفساد تتركز في الجهات التي تتحكم بموارد الدولة وخصوصاً عند أماكن التماس بين القطاعين الحكومي والخاص، ويبلغ الفساد منتهاه عند وجود احتكار في تقديم الخدمة وغياب أو تغييب التنافس الخلاق وهذا ما سنناقشه مفصلاً في مقالات قادمة بإذن الله تعالى.

وقد سبق للخبراء الألمان أن حذروا عام ٢٠٠٥ بشدة من دور الفساد في إفشال نظام التأمين الصحي برمته ، و نكتفي بذكر ما دونوه بهذا الشأن في ٥ مواضع من دراستهم قالوا فيها :

- (يواجه التأمين الصحي سلسلة من الخصوصيات الثقافية والدينية في اليمن لكن عدم الثقة الواسع الانتشار والفساد يبدو أنها المعوقات الأكثر صلة بالتأمين الصحي) ج١ص,١٠

- (إن أحد الأسباب الرئيسية للشك تأتي من انعدام الثقة العام فيما يتعلق بالصناديق العامة أو التي يديرها القطاع العام في اليمن، ... إن لدى الكثير من الموظفين والعاملين تجارب شخصية طويلة من اقتطاعات الرواتب دون أن يتلقوا حتى أي فوائد، .... إن سوء الاستعمال والفساد هما تهديدان خطيران في اليمن فإن تنفيذ صندوق تأمين عام جديد يحمل في ثناياه سلسلة من المخاطر) ج٢ص,٥٧

- (الثقة في الصناديق مفقودة في اليمن ولقد ذكر عن ابتزاز للأموال وفساد في كل المقابلات. إن الشفافية والمصداقية يمكن تحقيقها بصورة أفضل بالاستقلال عن الحكومة، .... يمكن أن تختفي الأموال وتوجه نحو استعمالات أخرى كما قد تم تجريبه على نطاق واسع في اليمن وإنها ليست مهمة سهلة بأي حال) ج١ص,١٢٧

- (وهذا يؤدي إلى درجة عالية من عدم الثقة في المؤسسات العامة ويثير في هذه المرحلة المبكرة من أنظمة التأمين الصحي الوطني نقاشات حول سوء استعمال الأموال التي سيتم تحصيلها، ... الانعدام الواضح للمساءلة يشمل ضعف رواتب الموظفين في جميع المؤسسات المشاركة في القطاع الصحي وانعدام الرقابة، .... ومن أجل تفادي أي مزيد من الضرر للنوايا الطيبة للإصلاح والتزام الحكومة يقترح أن يتم التناول في مراحل مبكرة جداً بمناقشات داخلية وعامة للإجراءات ضد سوء الاستعمال والفساد في نظام التأمين الصحي الوطني، ..... لقد أسيئت إدارة أموال الصحة وأسيء استخدامها بالفساد. ومن أجل استعادة الثقة المفقودة يبدو أن أحد الشروط المسبقة غير القابلة للنكران هي إدارة مستقلة بارزة ملتزمة تماماً بمبادئ الشفافية والمصداقية والمساءلة) ج١ص,١١٣

- (يبين أحدث تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن اليمن "موبوءة بالفساد" في كل القطاعات بما في ذلك الهيئات المكلفة بمنع الفساد... وفيما يتعلق بالنظام الصحي في اليمن تواجه وزارة الصحة والسكان اتهامات قوية بأنها قلعة سوء استخدام وتضليل للموارد) ج١ص,١٠٨

شذرات

الوزير شمسان

× المسئول الذي يقرأ لا يخاف الموظف من إجراءاته وتعاملاته وإن بدت قاسية بعض الشيء لان قراءاته تمكنه من إدراك الوقائع والحقائق بوقت قياسي وتجعله على جانب كبير من استيعاب خلفيات طبيعة العمل حد التفاصيل الصغيرة التي يجهلها بعض المختصين التنفيذيين.

× معالي وزيرنا القدير الأستاذ/ نبيل عبده شمسان رئيس مجلس إدارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية أفاد المقربون منه بأنه شغوف بالقراءة (المتنوعة معرفياً) وزادت صحيفة إخبار اليوم تقول إن معاليه من حفظة كتاب الله الكريم ولذلك هو محل (حسد أو محسود) أو ينبغي أن يكون كذلك إعمالا لمنطوق الحديث النبوي الشريف (يحسد المرء لعلمه وتقواه).

× ولأن هذا الوزير يقرأ فقد وجدت بوناً شاسعاً بين كلمته في فعالية تأمينية سابقة في فندق سبأ العام المنصرم ٢٠١١م وكلمته على هامش فعالية صناديق الضمان العسكرية في قاعة مجلس النواب الأسبوع الماضي فالأخيرة كانت قد تميزت بالقوة من حيث خطابها ومفاهيمها ودلالاتها ودقة معانيها عميقة من حيث مضامينها وطرحها - إشارات الوزير كانت عديدة يطول بنا تناول جزئياتها.

× على انه ليس من قبيل المبالغة القول بأن قوة كلمة الأخ الوزير المشفوعة بقدر عال من الشفافية استمع إليها البعض على مضض واستمعنا إليها نحن التأمينيين بحالة من الانشراح.

× التوفيق أيضاً كان قد حالفه وهو يتحدث عن التدريب والتأهيل في المجال التأميني وتخصيص قسم أو أقسام لعلوم التأمينات ومعارف الضمان الاجتماعي من خلال المعهد الوطني للعلوم الإدارية وفي تقديرنا مشروع كهذا حيوي وهام وعلى قدر كبير من الأهمية نؤيده وشخصياً أبدي كامل الاستعداد لتقديم تصور شامل ومفصل يسند الفكرة المشروع ويجعل منه مشروعاً عملياً مفيداً قابلاً للتعاطي والتنفيذ ونرغبه ونحبّذه عاجلاً.

ناشر العبسي

عزام .. عزيمة وإرادة

× يدهشني كثيراً الأخ العزيز الشيخ/ عزام صلاح رئيس لجنة القوى العاملة والشئون الاجتماعية بمجلس النواب بعزيمته التي لا تعرف الاستكانة وإرادته الصلبة في مواصلة جهوده الدؤوبة في إصلاح حال أوضاع التأمينات والضمان والتقاعد المدنية منها والعسكرية سيما في ما يتصل بإجراء تعديلات جوهرية على القوانين النافذة أو إعداد قوانين جديدة شاملة تستوعب معطيات الحاضر وتعالج المشكلات القائمة برؤية ثاقبة وتتعاطى مع المتغيرات والتحولات بعقلية منفتحة تدرك متطلبات الآتي بروح من المعرفة وأنماط الحداثة وآفاق التطور .. النائب عزام وهو يعتمد على هكذا حال خدمة لذوي الدخل المحدود من المدنيين والعسكريين الذين لا يزالون في الخدمة وأيضاً المغادرين لها من المتقاعدين في محاولة جادة منه لتحسين أوضاعهم والحيلولة دون تراجع أو انتكاسة تلك الصناديق التقاعدية التي تمثل لهم ولأسرهم مصدر نظام حماية . أمر كهذا دون ريب يحمل معاني النبل ويجسد دلالات المسئولية الأخلاقية والوطنية تجاه هذه الفئة .. مسيرة الشيخ الرائع بن (صلاح) ما برحت أن تكون طويلة وممتدة وسنكون معه بإذن الله خطوة بخطوة وفاء بالوعد ولن نخذله.

القيادات النقابية الحقيقية

× القيادات العمالية والنقابية لعمال وموظفي القطاع الخاص والعاملين في الشركات النفطية التي تمثل ثلاثة عشر نقابة للعاملين في المصانع والشركات الخاصة بمحافظتي تعز ومارب والتي التقيناها في ورشة العمل التي عقدها الأسبوع المنصرم مجلس النواب بمشاركة مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي وبدعم من المنظمة الألمانية FRLEDRLCH) EBERT STLFTUNG) تأكد لنا بالملموس بأن تلك القيادات العمالية والنقابية تمثل العمال بحق وحقيقة بوصفها جاءت من بين أوساطهم وتحمل معاناتهم وهمومهم كونها تعايشهم وتعيش معهم على امتداد الساعة ولذلك اختارها العمال والعاملات عن قناعة لتعبر عن مطالبهم وتجسيد أحلامهم وتطلعاتهم. فمبروك للعاملين في المصانع الخاصة والشركات النفطية هذه القيادات العمالية والنقابية الشابة المخلصة وألف مبروك لهذه القيادات ثقة القواعد من العمال.

التبريكات لمغلس والشريف

× القيادي النقابي الشاب القدير/ عبدالله الشريف رئيس نقابة (مجموعة شركات النفط) صافر وأخواتها بمحافظتي مارب / شبوة والعزيز المتوثب/ مجيب مغلس رئيس مجلس تنسيق نقابات عمال وموظفي القطاع الخاص بمحافظة تعز أصدق التبريكات لهما لما حظيا به من ثقة معالي الأخ وزير الخدمة المدنية والتأمينات رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وكذلك ثقة الرئيس التنفيذي للمؤسسة معززة من قيادة اتحاد النقابات .. ننتظر الآن قرار دولة الأخ رئيس مجلس الوزراء لتمكينهما رسمياً من ممارسة دورهما ومهامها كعضوين في مجلس إدارة المؤسسة ممثلين عن العمال المؤمن عليهم . الشريف والمغلس يستحقان بصدق عن جدارة تمثيل زملائهم من العمال.

توعية ونصائح تأمينية

المستفيدون من التأمين الصحي

* .. تناولنا في الأعداد السابقة أهمية الإسراع في تطبيق التأمين الصحي واليوم نتناول أهم مزايا التأمين الصحي بالرغم من اعتراض البعض ويطلبون تأجيل تعليق قانون التأمين الصحي، وعلى العموم سوف نتطرق إلى مزايا التأمين الصحي ونترك الحكم لجمهور المواطنين المستهدفين في قانون التأمين الصحي.

أولا: المستفيدون من التأمين الصحي

أ- المؤمن عليه المشترك في التأمين الصحي.
ب - أسرة المؤمن عليه المشترك في التأمين الصحي المعالين من قبلهم وهم وفق التفصيل التالي:
١- الوالدين.
٢- الزوجة أو الزوجات.
٣- الأبناء الذكور إلى سن ١٨ لمن لا يدرس.
٤- الأبناء الذكور إلى سن ٢٦ عاما لمن يدرس في المرحلة الجامعية.
٥ - البنات غير المتزوجات وغير الموظفات مهما كانت أعمارهن.
٦- الابن المعاق مهما كان عمره.
وهذه تغطية شاملة للمؤمن عليه وأسرته قلما تجدون مثل ذلك في ثير كثير ومن الأنظمة وليس ذلك فحسب بل إن عدد الأبناء مفتوح وعدد الزوجات إلى حد أربع زوجات حسب الشرع بينما هناك أنظمة تعد ضوابط لذلك.

عارف فيصل العواضي*

ثانيا: مجالات التأمين الصحي

١- تأمين الرعاية الطبية في حالات المرض.
٢- تأمين الرعاية الطبية في حالة إصابة العمل والمرض المهني.

ثالثا: المشمولون بالتأمين الصحي

١- الموظفون في كل وحدات الجهاز الإداري للدولة والقطاعين العام والمختلط.
٢- الموظفون والعاملون في القطاع الخاص.
٢- المتقاعدون بشكل عام من القطاع العام أو الخاص أو الجيش أو الأمن والشرطة، وسوف نتطرق في الأسابيع القادمة إن شاء الله إلى أهم مزايا التأمين الصحي والخدمات الطبية التي ستقدم للمؤمن عليهم المحددين أعلاه وأسرهم.

وكيل الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات